الصباح AL-SABAH

الكاظمي يتفقد الحدود بين العراق وسوريا بعد تحذيره من داعش

برهم صالح: استهداف منزل الحلبوسي عمل إرهابي مستنكر

اعتقال 3 من «داعش» أحدهم ضابط سابق في الجيش

«وكالات»: بعد الإعلان عن استهداف منزل رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، أمس الأول الثلاثاء، بصواريخ كاتيوشا، شدد الرئيس العراقي برهم صالح على أن توقيت هذا الهجوم يؤكد أن هدفه استهداف استحقاقات وطنية ودستورية.

وأضاف في تغريدة عبر تويتر، أن الهجوم الذي طال مقر رئيس مجلس النواب في الأنبار «عمل إرهابي مُستنكر»، مؤكداً على وجوب رصّ الصف الوطني والتكاتف لحماية السلم الأهلي ومنع المتربصين، ومواصلة الطريق نحو تشكيل حكومة عراقية تحمي المصالح العليا للبلد وتستجيب لتطلعات الشعب، وفق تعبيره.

جاء ذلك بعدما أعلنت وكالة الأنباء العراقية الرسمية،أمس الأول الثلاثاء، جرح طفلين جراء سقوط 3 صواريخ كاتيوشا في محيط منزل رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، بعد ساعات على مصادقة المحكمة الاتحادية على إعادة انتخابه على رأس هذه الهيئة التشريعية.

فيما قال مسؤول أمني رفيع في تصريح لوكالة فرانس برس طالبا عدم كشف هويته، إن صواريخ كاتيوشا سقطت مساء «على مسافة 500 متر» من منزل الحلبوسي في قضاء الكرمة في محافظة الأنبار غرب بغداد.

وأشار إلى أن الهجوم استهدف رئيس البرلمان، لكنه قال إنه لا يعلم ما إذا كان الحلبوسي متواجدا في المنزل حينها.

وأعلنت الشرطة في بيان إصابة طفلين تم نقلهما إلى مستشفى الكرمة.

يشار إلى أن البرلمان أعاد انتخاب الحلبوسي زعيم تحالف «تقدم» السني (37 مقعداً) والبالغ 41 عاماً، رئيساً له، استمرارا لعمله منذ 2018.

وفي الأيام الأخيرة استهدفت هجمات عدة أحزاب يمكن أن تتحالف مع التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر لتشكيل ائتلاف برلماني بغية الاتفاق على شخصية تتولى رئاسة الحكومة بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في العاشر من أكتوبر الماضي. ومدفوعا بحيازته على العدد الأكبر من المقاعد (73 مقعداً من أصل 329)، كرر الصدر إصراره على تشكيل «حكومة أغلبية» ما سيشكل انقطاعاً مع التقليد السياسي الذي يقضي بالتوافق بين الأطراف الشيعية الكبرى.

فيما يبدو أن التيار الصدري يتجه للتحالف مع كتل سنية لا سيما تحالف «تقدم»، وكردية بارزة من أجل الحصول على الغالبية المطلقة (النصف زائد واحد من أعضاء البرلمان)، لتسمية رئيس للوزراء.

يذكر أنه وقبل 10 أيام تعرض مقر حزب الحلبوسي، لهجوم بعبوات ناسفة، ما أدى إلى إصابة حارسين، وفق ما ذكرت وسائل إعلام عراقية وناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي.

من جهة أخري تفقد رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي أمس الأربعاء الشريط الحدودي مع سوريا.وذكرت الحكومة العراقية في بيان صحافي، أن الكاظمي وصل إلى الشريط الحدودي العراقي السوري في محافظة نينوى برفقة وزيري الدفاع والداخلية وعدد من القيادات العسكرية والأمنية.

وحذر الكاظمي تنظيم داعش خلال جلسة لمجلس الوزراء عقدت أمس الأول الثلاثاء، قائلاً: «محاولاتكم ستبوء بالفشل ولن يكون لكم مأوى، وإن الغدر لن يصنع انتصاراً ولدينا رجال أذاقوكم مر الهزيمة وما زالوا، وسيكررون ملاحمهم خلال الأيام المقبلة».

وقال إن» المعركة مستمرة مع الإرهاب، ولن يجد الإرهابيون مكاناً يأويهم في العراق أو خارجه وسنتعاون جميعاً مع أصدقاء العراق لملاحقة الإرهابيين في كل مكان».

وأضاف» مثلما نجحنا في تحرير مدننا، سننجح في القضاء نهائيا على الجماعات الإرهابية، ونخوض يومياً معارك مع الجماعات الإرهابية، وقتلنا الكثير منهم في الطارمية، وفي مناطق أخرى بالعراق».

من جانب آخر أعلنت خلية الإعلام الأمني في قيادة العمليات المشتركة العراقية أمس الأربعاء، اعتقال 3 عناصر من داعش في محافظة نينوى 400 كيلومتراً شمالي بغداد.

وقالت الخلية في بيان عبر تويتر اليوم، إن وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية في وزارة الداخلية تمكنت من اعتقال 3 إرهابيين خطرين، أحدهم ضابط في الجيش العراقي السابق، في مدينة الموصل.

ومن جهته أحبط الحشد الشعبي في نينوى فجر اليوم محاولة تسلل لتنظيم داعش جنوب مدينة سنجار

الرئيس العراقي برهم صالح

لبنان يوقع اتفاقيتين للحصول على الكهرباء من الأردن عبر سوريا

عون: مستعدون لاستئناف المحادثات على الحدود البحرية مع إسرائيل

الرئيس اللبناني ميشال عون

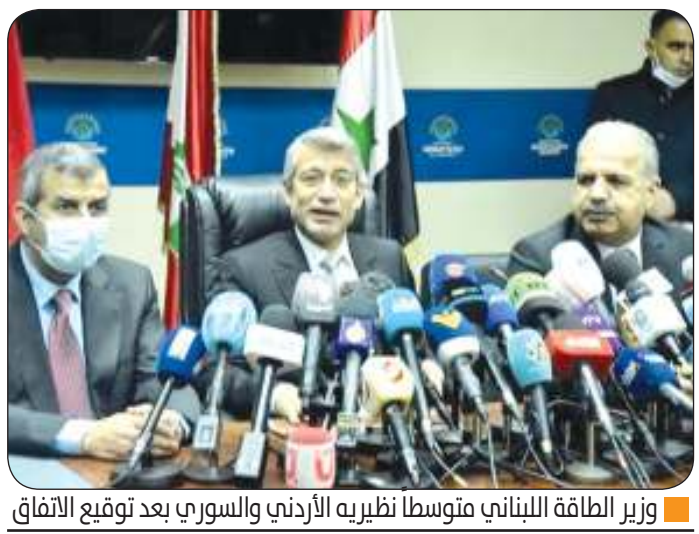
وزير الطاقة اللبناني متوسطاً نظيريه الأردني والسوري بعد توقيع الاتفاق

«وكالات»: قال الرئيس اللبناني ميشال عون أمس الأربعاء، إن لبنان مستعد لاستئناف المفاوضات لترسيم الحدود البحرية الجنوبية المتنازع عليها مع إسرائيل.

وبدأ لبنان وإسرائيل مفاوضات غير مباشرة عبر وسيط أمريكي في 2020 في قاعدة لحفظ السلام للأمم المتحدة في الناقورة بلبنان، لكن المحادثات تعثرت عدة مرات.

ويعرقل النزاع الحدودي البحري التنقيب في المنطقة التي يرجح أنها غنية بالغاز.

من جهة أخرى أعلن وزير الطاقة اللبناني وليد فياض أمس الأربعاء توقيع اتفاقيتين مع الأردن وسوريا للحصول على الكهرباء .

وقال فياض، عند توقيع اتفاقيتين واحدة مع الأردن للتزود بالطاقة الكهربائية وأخرى مع الأردن وسوريا لتوصيل الكهرباء عبر سوريا: «سنؤمن 250 ميغاوات من الكهرباء بالتعاون مع الأردن ومؤازرة الأشقاء في سوريا ونعول على هذا العمل العربي المشترك لنوسع التعاون بين الدول العربية».

ولفت إلى أن سريان مفعول الاتفاقية يبقى في انتظار تمويل البنك الدولي، في الشهرين المقبلين .وأضاف فياض «نعمل على توقيع عقد الغاز العربي بقيادة الشقيقة مصر ووقوف الأردن وسوريا معنا».

بدوره أكد وزير الطاقة الأردني صالح الخرابشة أهمية الاتفاق ي في ظرف لبناني حساس ، مشيراً إلى أن الأردن ملتزم بالتعاون ومساعدة لبنان وكل الدول العربية.

وقال وزير الطاقة السوري غسان الزامل: «نصر على إنجاز هذا الملف في أسرع وقت ممكن وجاهزون حالياً لربط الكهرباء».

ولفت الزامل إلى أن هذا الاتفاق بداية للتعاون العربي ليكون فاتحة خير للتعاون في مجالات أخرى.

ويعاني لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية اللبنانية في 1990 من مشكلة الطاقة الكهربائية، ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تأمين التيار الكهربائي بشكل دائم.

ويشهد لبنان تقنيناً قاسياً منذ أشهر، ولا تزيد ساعات التغذية بالطاقة الكهربائية التي تؤمنها مؤسسة كهرباء لبنان، على ساعتين يومياً.

تجدد الاشتباكات بمحيط سجن غويران.. والبحث مستمر عن فارين

الرئيس السوري يصدر عفواً عن الفارين من الخدمة العسكرية

الرئيس السوري بشار الأسد

«وكالات»: أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوماً بمنح عفو عام عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي للعسكريين الفارين من الخدمة العسكرية .

ونص المرسوم الذي نقلته وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للرئاسة السورية أمس الأول الثلاثاء « منح عفواً كاملاً عن العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 1950 وتعديلاته، وعن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الخارجي المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /61/ لعام 1950 وتعديلاته».

وأكد المرسوم الرئاسي « لا يشمل أحكام هذا المرسوم المتوارين عن الأنظار والفارين عن وجه العدالة إلا إذا سلموا أنفسهم خلال ثلاثة أشهر بالنسبة للفرار الداخلي، وأربعة أشهر بالنسبة للفرار الخارجي».

وكان الأسد أصدر عدة مراسيم عفو منذ اندلاع الأزمة في سورية منتصف شهر مارس 2011 ، كما أصدر مرسوماً عن العسكريين الفارين من الخدمة في شهر مايو العام 2021 .

وبدأت الحكومة السورية منذ عدة أشهر بإجراء تسويات للعسكريين الفارين من الخدمة في محافظات ريف دمشق ودرعا ودير الزور واخيراً محافظة الرقة منذ اسبوعين .

من جهة أخرى تجددت الاشتباكات في محيط سجن غويران بالحسكة شمال شرق سوريا، فيما عملية التفاوض مستمرة مع مسلحي داعش في داخله من أجل تسليم أنفسهم، تزامناً مع عمليات بحث عن فارين تجريها القوات المشتركة في الأحياء المحيطة.

فقد تقدّمت قوات سوريا الديمقراطية اليوم الأربعاء، ببطء داخل السجن الذي سيطر عليه التنظيم منذ ستة أيام، تزامناً مع اشتباكات متقطعة في محيطه، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتواصل قسد وقوات الأمن الكردية (الأسايش) عمليات التمشيط والتفتيش ضمن مهاجع في السجن ومحيطه، حيث دارت ليلاً اشتباكات متقطعة بين الطرفين.

كما، أوقعت الاشتباكات المستمرة منذ الخميس داخل السجن وفي محيطه 181 قتيلاً، وفق آخر حصيلة للمرصد، 124 منهم من عناصر التنظيم و50 من القوات الكردية، إضافة الى سبعة مدنيين.

ويتحصّن السجناء المسلّحون وبينهم عدد من مقاتلي التنظيم الذين تمكنوا من الدخول خلال الهجوم، في القسم الشمالي من السجن، بينما تضم أقسام أخرى سجناء من التنظيم ممن شاركوا في العصيان واحتجاز عدد من حراس السجن والعاملين فيه.

كذلك، أسفرت عمليات التمشيط والمداهمة عن تحرير 32 من العاملين في السجن منذ الاثنين، وكان عدد منهم قد ظهروا في شريط فيديو بثه التنظيم على حسابات خاصة إثر شنه الهجوم.

وأعلنت قوات سوريا الديمقراطية أمس الأربعاء، اعتقال نحو ألف من عناصر داعش في السجن، مشيرة إلى ضبط الأمن في القسم الأكبر منه.

وكان مسؤول المكتب الإعلامي في قسد فرهاد شامي أحصى في تصريحات لوكالة «فرانس برس»، أمس الثلاثاء تسليم «أكثر من 850 إرهابياً من المعتقلين الذين نفذوا العصيان وكذلك من المهاجمين أنفسهم» منذ بدء الهجوم.

إلى ذلك، توجّه القوات الكردية نداءات إلى عناصر التنظيم من أجل «الاستسلام الآمن» وفق شامي، رافضاً الحديث عن «تفاوض» معهم.

إلا أن مدير المرصد رامي عبد الرحمن أكّد لوكالة «فرانس برس» اليوم، أنّ قيادياً سورياً في صفوف التنظيم يتولى التفاوض مع الجانب الكردي لإنهاء حالة التمرّد وتأمين الطبابة لعدد كبير من جرحى التنظيم.

من جانبه، قال مسؤول كردي رفيع لفرانس برس إن «الموضوع منته عسكرياً»، موضحاً أن «سبب التريّث في الهجوم هو وجود أطفال قصر وللخروج بأقل الخسائر البشرية».

يذكر أن سجن الصناعة في حي غويران من بين أكبر مراكز الاعتقال التي تشرف عليها الإدارة الذاتية.

وكان يضمّ قرابة 3500 مقاتل من التنظيم، بينهم نحو 700 فتى، غالبيتهم ممن تمّ القبض عليهم خلال آخر المعارك التي خاضتها قوات سوريا الديموقراطية ضد التنظيم قبل دحره عام 2019.

الأردن: سجن النائب المفصول أسامة العجارمة 12 عاماً

أسامة العجارمة

«وكالات»: بعدما شغلت قضية النائب المفصول من البرلمان الأردني أسامة العجارمة الشارع المحلي، وضعت محكمة أمن الدولة نهاية للقضية بعد إصدار حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة 12 عاماً والرسوم بعد تجريمه بالتهم المسندة له من النيابة العامة.

فقد أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس الأربعاء، حكمها في جلسة علنية بحضور وكلاء الدفاع عن المتهمين والمدعي العام، وسط تجمع كبير لأنصار العجارمة أمام محكمة أمن الدولة في العاصمة الأردنية عمّان.

كما قررت المحكمة بذات الوقت الحكم على باقي المتهمين المشتركين مع المتهم الأول بالوضع بالأشغال المؤقتة لمدد تتراوح ما بين سبعة أعوام وثمانية أعوام.

وفي التفاصيل، كانت نيابة محكمة أمن الدولة أحالت المتهم وآخرين لمحكمة أمن الدولة، حيث ثبت للمحكمة ارتكابهم جميعاً لأفعال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة.

كذلك، ثبت قيامهم بتصنيع مواد ملتهبة بقصد استخدامها على وجه غير مشروع وتعاطي المواد المخدرة للمتهم الأول، كما ثبت للمحكمة ارتكابه لأركان وعناصر تهمة تهديد حياة الملك.

وقالت المحكمة إن المتهم وعلى إثر فصله من مجلس النواب تولد في ذهنه وبالاشتراك مع باقي المتهمين العمل سوياً على تأجيج الشارع الأردني ضد نظام الحكم السياسي ومؤسساته والأجهزة الأمنية والدعوة إلى العصيان.

وقام بدعوة بعض فئات من المجتمع الأردني متخذاً من التجمعات والتظاهرات التي كان يقوم بتنظيمها طريقة لإحداث الفتنة والإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع للخطر وضرب الاستقرار الذي ينعم به.

كما أقدم المتهمون بأحد التظاهرات التي قاموا بتنظيمها بتحريض المتواجدين ضد نظام الحكم السياسي القائم في المملكة.

وحث المتهم الأول المشاركين على العصيان ومواجهة أجهزة الدولة بالقوة والعنف باستخدامه لغة الخطابة وكلمات تثير السخط والحقد تجاه مؤسسات الدولة الرسمية.

كذلك، كشفت التحقيقات أن المتهمين اجتمعوا بما فيهم المتهم الأول النائب العجارمة داخل إحدى المزارع وقاموا بتصنيع قنابل «مولتوف» باستخدام البنزين والزيت المحروق لغايات استخدامها للقيام بعمل إرهابي يتمثل بتفجير إحدى السيارات التابعة لقوات الدرك.

يذكر أن قضية العجارمة، بدأت في مايو 2021، عندما صوت البرلمان الأردني على تجميد عضويته عاماً واحداً، بسبب إساءته للمجلس وهيبته وسمعته وأعضائه والنظام الداخلي للبرلمان.

كما، نص قرار المجلس حينها، على حرمانه من الاشتراك بأعمال المجلس وقطع مخصصاته خلال فترة التجميد.

ووقعت المشادة الكلامية بين العجارمة ورئيس مجلس النواب عبد المنعم العودات في 24 مايو 2021، بسبب انقطاع التيار الكهربائي قبلها بثلاثة أيام في العديد من محافظات البلاد.